

تمويل التنمية المستدامة من خلال التعاون الإنمائي: دور المانحين العرب الدكتورة ماري لومي

يوليو 2017

التراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2017

ملخص تنفيذي

- تمت صياغة إطار عمل دولي لتمويل التنمية على مدار العقد ونصف العقد القادمين في خطة عمل أديس أبابا (AAAA) والتي تم الإعلان عنها في 2015. وتدعم خطة عمل أديس أبابا خطة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها بسياسات وإجراءات ملموسة مع التركيز تحديداً على "وسائل التنفيذ" لهذه الأهداف في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة من بين أمور أخرى.
- لن يُمكن الوصول إلى أهداف خطة عمل أديس أبابا بدون تضافر الجهود بين جهات متنوعة، وتنفيذ إجراءات على المستويين المحلي والدولي. ويشمل ذلك الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية، والتي ينبغي عليها أن تسعى جاهدة لضمان أن كافة التدفقات المالية وغيرها من أشكال الدعم متوائمة مع أهداف خطة 2030.
- بما يتوافق مع اتجاه أشمل في التمويل الإنمائي، تعكس خطة أديس أبابا الأهمية المتنامية للتدفقات الخاصة والدور الآخذ في التناقص للمساعدات الإنمائية الرسمية كمصدر رئيس للتمويل الإنمائي، مما يعني أن المساعدات الإنمائية الرسمية ينبغي توجيهها إلى مستحقيها والتوسع أيضاً في استخدامها لجلب التمويل من مصادر أخرى.
- هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تبحث الجهات المانحة للمعونات من الشمال والجنوب تحقيق المزيد من الموائمة فيها بين أنشطة المساعدة الإنمائية الخاصة بها وخطة أديس أبابا. ومن بين هذه المجالات على سبيل المثال دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وخصوصاً أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال الدعم المالي والفني وبناء القدرات والتأمين و ضمانات الاستثمار ونظم تشجيع الاستثمار من بين أمور أخرى.
- هناك أربع دول في مجلس التعاون الخليجي من الجهات المانحة الهامة للمساعدات الإنمائية الدولية وهي أيضاً مصادر للتمويل الإنمائي. إن تحقيق المزيد من التناغم والموائمة بين تدفقات وسياسات المساعدات الخارجية وبين الأهداف والتدابير الواردة في خطة أديس أبابا يُمكن أن يساعد دول الخليج في تعزيز تأثير وفعالية مساعداتها الإنمائية الرسمية. وبذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تبرز نفسها كدول رائدة بين الاقتصادات الناشئة في التمويل الدولي لمشاريع التنمية المستدامة.
- من بين السياسات والتدابير المتوافقة مع خطة أديس أبابا والتي يُمكن أن ينظر إليها المانحون العرب بعين الاعتبار ما يلي:
 - وضع هدف طموح لزيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي الموجهة إلى أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان منخفضة الدخل.
 - توسيع نطاق البيانات التي يتم تجميعها للإبلاغ عن المساعدات التي يتم إنفاقها وزيادة التقارير الاستشرافية.
 - تعزيز التنسيق بشأن تحقيق التناغم والموائمة مع خطة 2030 مع البلدان المضيفة وغيرها من الدول المانحة.
 - استحداث أساليب منهجية لجلب تدفقات تمويل إضافية، بما في ذلك في مجال المشاركة مع القطاع الخاص.
 - المشاركة النشطة في استحداث معايير دولية يتم الاتفاق عليها لإعداد التقارير وتتبع تمويل التنمية المستدامة بما في ذلك استحداث مقياس لمعرفة الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

تفاصيل الموضوع

في 2015، اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على ثلاثة أطر عمل عامة للاسترشاد بها في مجال السياسات الإنمائية والتمويل الإنمائي حتى عام 2030 وفيما بعده وهي: أهداف عالمية للتنمية المستدامة، والحيولة دون حدوث تغيرات خطيرة في المناخ، والتمويل الإنمائي.

وتضمنت خطة عمل أديس أبابا إطار عمل دولياً لتمويل مشاريع التنمية على مدار العقد ونصف العقد القادمين. وتدعم خطة عمل أديس أبابا خطة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها بسياسات وإجراءات ملموسة مع التركيز تحديداً على "وسائل التنفيذ" لهذه الأهداف في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة من بين أمور أخرى.

ويُوصف تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بأنه لحظة حاسمة لقياس مدى الالتزام الدولي بتحقيق أهداف خطة 2030. ¹ ولن يُمكن الوصول إلى أهداف الخطة بدون تضافر الجهود بين جهات متنوعة، وتنفيذ إجراءات على المستويين المحلي والدولي. على الصعيد الوطني، تضطلع الحكومات بالدور الرئيس في تجميع الموارد اللازمة ووضع الأطر التنظيمية وأطر الحوكمة اللازمة، كما أن الحكومات لها دور رئيس أيضاً في توفير البيانات الملائمة لمتابعة مستوى التقدم في التنفيذ، وضمان أن المتابعة على المستوى الدولي تُرسل رسائل قوية بالعزم والتصميم على الإنجاز في هذا الشأن لجميع الأطراف المشاركة فيه.

بجانب الإجراءات المحلية، ينهض التعاون الدولي بدور أساسي في دعم جهود البلدان النامية لتحقيق أهداف خطة 2030. في ضوء التقارب الذي يحدث في الوقت الراهن بين خطط العمل للتمويل الإنمائي من ناحية والتنمية المستدامة من الناحية الأخرى، فإن الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية ينبغي عليها أن تسعى الآن إلى ضمان أن كافة التدفقات المالية وغيرها من أشكال الدعم متوافقة مع أهداف خطة 2030.

تُسلط هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية الضوء على السبل التي يمكن من خلالها أن تُساعد الجهات المانحة للتعاون الإنمائي في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا من خلال تحقيق التناغم والموائمة بين السياسات والإجراءات المتصلة بهذا الشأن. تبدأ النظرة التحليلية بمقدمة عن خطة عمل أديس أبابا وتحدد جوانبها الرئيسية فيما يخص الجهات المانحة للتعاون الإنمائي. ثم تستعرض بعدها الاقتصادات الناشئة والتي تتزايد أهمية الدور الذي تنهض به في التمويل الإنمائي الدولي، وتلقي نظرة عن قرب على الجهات المانحة في مجلس التعاون الخليجي وتبحث الخبرات المتراكمة لديها حتى الآن. وأخيراً تُقدّم النظرة التحليلية مقترحات مبدئية عن كيفية قيام دول مجلس التعاون الخليجي علاوة على الجهات المانحة "الناشئة" الأخرى (الجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية) بـ (أ) دعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا من خلال سياسات وتدابير التعاون الإنمائي التي تنفذها و(ب) تعزيز دورها في صياغة إطار العمل الدولي الجديد للتعاون والتمويل الإنمائيين.

أهمية الموضوع للبلدان المانحة في مجلس التعاون الخليجي

هناك أربع دول في مجلس التعاون الخليجي من الجهات المانحة الهامة للمساعدات الإنمائية الدولية ولتمويل الإنمائي الدولي وهي: الكويت، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر. في 2015 قدمت الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تُرسل بيانات المعونات إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبلغاً إجمالياً وقدره 11.4 مليار دولار أمريكي كمساعدات إنمائية رسمية لبلدان نامية، بما يعادل 7% من كافة المساعدات الإنمائية الرسمية في ذلك العام. كما تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها قطر في 2013 (أخر عام متاحة معلومات عنه) وصلت إلى مبلغ إجمالي وقدره 1.3 مليار دولار أمريكي.²

تبين هذه النظرة التحليلية أنه إذا قامت الجهات المانحة في دول مجلس التعاون الخليجي بموائمة التعاون الإنمائي لها مع الأهداف والآليات المبينة في خطة أديس أبابا، فإنها تستطيع تحقيق ما يلي:

- تعزيز تأثير وفعالية مساعداتها الإنمائية الرسمية.
- تحقيق المزيد من الموائمة والتناغم بين برامج التعاون الإنمائي الخاصة بها وخطة 2030.
- إبراز دورها الريادي بين البلدان الناشئة في تحديد وتقوية الجهود الرامية لمضي خطة التمويل الدولي للتنمية المستدامة قدماً.

خطة عمل أديس أبابا

اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وعددها 193 دولة على خطة عمل أديس أبابا في أتيوبيا في يوليو 2015، وعززتها بقرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم A/RES/69/313) في أغسطس من العام نفسه. في حين أن خطة عمل أديس أبابا تندرج ضمن العملية الدولية للتمويل الإنمائي والتي بدأت في 1997 وانعقدت في إطارها ثلاثة مؤتمرات هامة منذ ذلك الحين، فإنها تسعى أيضاً إلى وضع الأسس المالية لتنفيذ خطة 2030 من خلال إنشاء إطار عمل تلتزم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بموجبه باتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد (انظر المربع 1).

تتضمن خطة عمل أديس أبابا أكثر من 100 تدبير، وهي ذات طبيعة عالمية في نطاقها وتستهدف كل الأطراف المساهمة في التمويل ومنها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الخيرية وشركات الأعمال والمجتمع المدني. ومن بين المخرجات الملموسة، أنشأت خطة أديس أبابا آلية تيسير نقل التكنولوجيا ومنتدى دولياً للبنية التحتية، وتم الاتفاق فيها على مجموعة من الالتزامات لدعم أقل البلدان نمواً.

وبما يتوافق مع اتجاه أشمل في التمويل الإنمائي، يلاحظ مراقبون عن كُتب أن خطة أديس أبابا "تُعكس الأهمية المتنامية للقطاع الخاص وتناقض المساعدات الإنمائية الرسمية باعتبارها المصدر الرئيس للتمويل الإنمائي" و "ضرورة استخدامها بطريقة أكثر تحفيزاً"³ (انظر المربع 2).

ويتم متابعة تنفيذ خطة أديس أبابا على مستوى الأمم المتحدة من خلال فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية (IATF) ومنتدى دولي يتم تنظيمه ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة (ECOSOC). في مايو 2017، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى الثاني له حول التمويل للتنمية، والذي أوصى مدى التقدم في تنفيذ خطة أديس أبابا، بعدة وسائل منها مناقشات الطاولة المستديرة على مستوى الوزراء والاستناد إلى التقرير الثاني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية (IATF) والذي نادى بضرورة زيادة الاستثمارات طويلة الأجل في التنمية المستدامة (بما في ذلك في منشآت البنية التحتية) والتصدي لنقاط الضعف الاقتصادية. وتم تقديم النتائج والتوصيات التي خلص إليها المنتدى (E/FFDF/2017/L.1)، بحسب ما تم الاتفاق عليه بين الحكومات، في إطار المتابعة والمراجعة الأشمل لتنفيذ خطة 2030 ضمن المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والذي انعقد في يوليو 2017.⁵

وتعيد خطة أديس أبابا التأكيد على هدف تركيز جهود المساعدات الإنمائية على أفقر البلدان وأكثر البلدان ضعفاً، وتحديد أقل البلدان نمواً وأقل الدول غير الساطية نمواً والدول الصغيرة النامية المكونة من جزر، وهي بؤرة تركيز أيضاً في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (المادة 9.4، من بين جملة أمور). في السنوات الأخيرة، تتناقص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، حيث وصلت نسبتها إلى 0.09% من الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية في 2014.⁴ بموجب خطة عمل أديس أبابا، تتعهد الدول بالسير في عكس هذا الاتجاه (الفقرة 52).

تشمل أدوات السياسات الرئيسية الأخرى الواردة في خطة عمل أديس أبابا ما يلي: تعزيز عملية تجميع الموارد المحلية مع التركيز الشديد على السياسات الضريبية والتعاون الضريبي (بالرغم من العجز عن الاتفاق على هيئة دولية للضرائب)، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وترشيد الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري. الحماية الاجتماعية والخدمات العامة هي أحد المجالات الأخرى التي يمكن اتخاذ إجراءات فيها على المستوى المحلي، وتعطي خطة عمل أديس أبابا أهمية لذلك لوضع "عقد اجتماعي جديد" يهدف إلى القضاء على كافة أشكال الفقر.

المربع الأول: التقارب بين خطة 2030 وخطة عمل أديس أبابا فيما يخص خطط عمل التنمية (المستدامة) والتمويل الإنمائي

شهد عام 2015 تقارباً بين عدد من الجهود في منظمة الأمم المتحدة:

أولاً، جمعت عملية أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل 2030 بين خطة عمل التنمية للأمم المتحدة (والتي كانت تُركّز حتى ذلك الوقت على الأهداف الإنمائية للألفية) وخطة عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة/البيئة (والتي بدأت في 1992 في مؤتمر قمة الأرض بربو دي جانيرو).⁶

ثانياً، يُمكن القول بأن مسارات التمويل الإنمائي والتمويل المستدام تم تجميعها في وثيقة خطة عمل أديس أبابا. وتستند خطة عمل أديس أبابا إلى عملية تمويل التنمية والتي بدأت في 1997، وتحديد وثيقة توافق، آراء مونتيري لعام 2002، ولكنها تتخطى ما ورد فيها من خلال إنشاء رابطة واضحة مع أجندة التنمية ووسائل تنفيذها فيما بعد 2015.

ثالثاً، من المُعترف به في وثيقة خطة 2030 أن خطة عمل أديس أبابا جزء لا يتجزأ من خطة 2030 وأنها عنصر جوهري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتضمن كل هدف من أهداف وسائل التنمية المستدامة أهدافاً لوسائل التنفيذ، وإضافة إلى ذلك فإن هدف التنمية المستدامة السابع عشر الذي ينص على (" تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة") مخصص لوسائل التنفيذ. وفي المقابل، ترد وسائل التنفيذ المذكورة في أجزاء عديدة من خطة عمل أديس أبابا.⁷ ويشير مراقبون عن كُتب إلى أن خطة عمل أديس أبابا تم التفاوض عليها صراحةً باعتبارها "ركيزة" ووسائل التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة بحيث لا تكون هناك ضرورة لتكرار هذه المفاوضات في إطار أهداف التنمية المستدامة.

a) IISD RS (International Institute for Sustainable Development Reporting Services). 2015. 'Brief Analysis of the Meeting', in Summary of the Seventh and Eighth Sessions of Intergovernmental Negotiations on the Post-2015 Development Agenda: 20 July – 2 August 2015'. *Earth Negotiations Bulletin*, Vol. 33, No. 20, pp. 23–25.

b) UN Secretariat. 2015. *Linkages between the Means of Implementation of the Sustainable Development Goals and the Addis Ababa Action Agenda*. Informal note. July 2017.

المربع الثاني اتجاهاً رئيسان في التمويل الإنمائي بعد 2015

هناك اتجاهاً رئيسان يمكن تحديدهما في المناقشات الأخيرة بشأن السياسات فيما يخص التمويل الإنمائي الدولي: (أ) الموازنة بين التمويل وبين أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ و(ب) الاستفادة القصوى من المساعدات الإنمائية الرسمية سواء من خلال استخدامها لجلب مصادر أخرى من التمويل أو توجيهها إلى البلدان الأكثر حاجة إليها والذي يرجع على سبيل المثال إلى ضعف قدرة هذه البلدان على جذب التمويل الخاص.

احتياجات التمويل لأهداف التنمية المستدامة ستكون كبيرة: حيث تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن البلدان النامية بمفردها ستحتاج إلى ما يتراوح بين 3.3 إلى 4.5 تريليون دولار أمريكي من الاستثمارات العامة والخاصة الموجهة إلى القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة سنوياً حتى 2030، مقارنةً بإجمالي الاستثمارات السنوية الحالية وقدرها 1.4 تريليون دولار أمريكي^أ. ولن تستطيع المساعدات الإنمائية الرسمية بمفردها الوصول إلى هذا المستوى، حيث تبلغ في الوقت الحالي ما يقرب من عُشر تدفقات التمويل الإنمائي^ب.

في 2015، ناشدت المصارف الإنمائية الرئيسية متعددة الأطراف (MDBs) المجتمع الدولي بـ "الانتقال بالمناقشة من "مليارات" في المساعدات الإنمائية الرسمية إلى "تريليونات" في كافة أشكال الاستثمار: العامة والخاصة، والوطنية والدولية في كل من رأس المال وبناء القدرات"^ج. وشددت المصارف على أن أكبر إمكانية للإنفاق الإنمائي سيكون مصدرها الأعمال والتمويل والاستثمار من القطاع الخاص.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن الاستثمارات الخاصة يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً في سد الفجوة الاستثمارية وقدرها 2.5 تريليون دولار تقريباً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى مشاريع البنية التحتية والأمن الغذائي وتخفيف حدة آثار تغير المناخ باعتبارها مجالات لها أهمية خاصة في هذا الصدد. ويقول المؤتمر إنه في حين أن المستثمرين من القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم لديهم أموال كافية فإن هذه الأموال في الوقت الحاضر "لا تجد طريقها نحو المشاريع الموجهة للتنمية المستدامة وخصوصاً في البلدان النامية"^د: فعلى سبيل المثال لا يُعادل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً إلا نسبة 2% فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.^{هـ}

وتعكس خطة أديس أبابا ذلك من خلال التركيز على دور المساعدات الإنمائية الرسمية كحافز لتجميع المزيد من الموارد من مصادر أخرى. كما أنها تعكس الاتفاق المتنامي بأن المساعدات الإنمائية الرسمية ينبغي توجيهها إلى البلدان الأكثر احتياجاً لها وذلك بإعادة التأكيد على هدف الجهات المانحة الذي وضعته الأمم المتحدة في 1990 وقدره 0.15-0.2% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.^{هـ}

a) UNCTAD (UN Conference on Trade and Development). 2014. *World Investment Report 2014. Investing in the SDGs: An Action Plan*. New York and Geneva: UN, pp. xi and xiii.

b) African Development Bank et al. 2015. *From Billions to Trillions: Transforming Development Finance – Post-2015 Financing for Development: Multilateral Development Finance*. Development Committee Discussion Note DC2015-0002. Joint Ministerial Committee of the World Bank and IMF Boards of Governors on the Transfer of Real Resources to Developing Countries. 2 April 2015, p. 1.

c) African Development Bank et al. *From Billions to Trillions*, p. 1.

d) UNCTAD. *World Investment Report 2014*, p. 137.

e) UNGA. *Addis Ababa Action Agenda*, paragraphs 51 and 54.

دور الجهات المانحة للتعاون الإنمائي

والتمويل الخاص المحلي والدولي، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية باعتبارها مُحركاً للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، والتصدي للقضايا المنهجية (بما في ذلك الحوكمة الاقتصادية الدولية) والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات.

أما السياسات والإجراءات ذات الصلة من منظور الجهات المانحة للمعونات، فإنها ترد في العديد من مجالات العمل بخطة العمل، ولكن معظمها يرد في الأقسام الخاصة بـ الأعمال والتمويل الخاص المحلي والدولي، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية. على سبيل المثال، في القسم المعني بالتمويل الخاص تشير خطة العمل إلى عدة وسائل يمكن من خلالها استخدام المساعدات الإنمائية الرسمية لتعزيز الاستثمار بما في ذلك دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وخصوصاً أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال الدعم المالي والفني وبناء القدرات والتأمين و ضمانات الاستثمار ونُظم تشجيع الاستثمار من بين أمور أخرى.

تتضمن خطة عمل أديس أبابا عدداً من المجالات التي يمكن أن تتوسع الجهات المانحة للمعونات من الشمال والجنوب في دراستها لتعزيز أنشطة المساعدة الإنمائية الخاصة بها، وترد هذه المجالات أدناه.

تتألف وثيقة خطة أديس أبابا من ثلاثة أجزاء وهي: قسم يبين إطار العمل الدولي بعد 2015 فيما يخص تمويل التنمية والذي يحدد سبعة مجالات متعددة القطاعات (بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية والقضاء على الجوع وحماية النظم البيئية وإنشاء منتدى جديد للبنية التحتية) وسبعة مجالات للعمل، وقسم يتضمن وصفاً للبيانات ذات الصلة ومراقبة ومتابعة الأهداف والآليات.

وتُمثّل مجالات العمل في خطة أديس أبابا مختلف القنوات والطرق التي يمكن من خلالها دعم التمويل الإنمائي. وترد هذه المجالات في 28 صفحة من الوثيقة وهي: الموارد العامة المحلية، والأعمال

يتضمن الجدول 1 مُلخصاً لسياسات وإجراءات محددة ذات صلة والتي لها علاقة مباشرة¹ بالتعاون الإنمائي من منظور الجهات المانحة.

الجدول 1. الإجراءات ذات الصلة في خطة عمل أديس أبابا من منظور الجهات المانحة للتعاون الإنمائي

الأعمال والتمويل الخاص المحلي والدولي (القسم ب)	
الفقرة 36	تعزيز وتهيئة الظروف المواتية لاستثمارات القطاع الخاص الشاملة والمستدامة.
الفقرة 37	تشجيع الاستثمار المؤثر والذي يجمع بين عائد الاستثمار والآثار غير المالية.
الفقرة 39	دعم مؤسسات التمويل بالغ الصغر، والمصارف الإنمائية، والمصارف الزراعية، وشركات تشغيل شبكات الهاتف النقال وغيرها لدعم تعميم الخدمات المالية.
الفقرة 42	زيادة التعاون بين الجهات الخيرية والحكومات والأطراف الأخرى المؤثرة في عملية التنمية.
الفقرة 45	دعم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدعم المالي والفني وبناء القدرات والتعاون بين وكالات البلدان الأصلية والمضيفة، والنظر في استخدام التأمين وضمانات الاستثمار وأدوات مالية جديدة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية (ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من الدول الضعيفة).
الفقرة 47	التركيز تحديداً على تمويل مشاريع البنية التحتية ومن بين جملة أمور، تقديم الدعم الفني للبلدان لترجمة خططها إلى مشاريع ملموسة ومشاريع قيد الإعداد وبناء القدرات للدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية للطاقة وتقنيات الطاقة النظيفة، وتيسير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة لجميع البلدان النامية.
التعاون الإنمائي الدول (القسم ج)	
الفقرتان 51 52	يعيد مقدمو المساعدات الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان متقدمة النمو بتخصيص نسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15% إلى 0.2% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، وتشجيع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على تخصيص ما لا يقل عن 0.2% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً والالتزام بعكس اتجاه هذا التراجع في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.
الفقرة 53	زيادة الشفافية في مشاريع التعاون الإنمائي المستقبلية من خلال وضع خطط استشرافية.
الفقرة 54	التسليم بدور التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى (عامة وخاصة).
الفقرة 55	الاتفاق على مناقشة تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية واستحداث مقياس "للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" (TOSDD).
الفقرة 56	التسليم بالأهمية المتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيراً عن التضامن على أساس الأهداف المشتركة.
الفقرة 57	الحث على القيام (طوعاً) بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحسين فعاليته، وفقاً لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والالتزام بتعزيز التعاون الثلاثي (أي التعاون بين بلدان الجنوب بدعم من بلد/بلدان متقدمة أو منظمة/منظمات متعددة الأطراف).
الفقرة 58	بالنسبة لفعالية المعونات، الاتفاق على تعزيز موائمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية وتعزيز إمكانية التنبؤ بها والاتفاق على تقديم معلومات إرشادية منتظمة ومناسبة التوقيت ومتوسطة الأجل بشأن الدعم المقرر تقديمه.
الفقرتان 59 68	التسليم بضرورة تسريع التمويل من جميع المصادر في عدة مجالات منها تدابير مواجهة تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والتنوع البيولوجي والبيئة البحرية والتمويل في ظروف النزاع وما بعد النزاع، والتعليم.
التجارة الدولية بوصفها مُحركاً للتنمية (القسم د)	
الفقرة 89	الاتفاق على تركيز المعونات الموجهة للتجارة (المساعدات المخصصة للبلدان النامية لزيادة صادرات السلع والخدمات) للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً.

¹ ينبغي الإشارة إلى أن التعاون الفني يمكن أن يغطي من الناحية النظرية معظم مجالات العمل في خطة أديس أبابا، وهناك العديد من المجالات التي يمكن فيها موائمة/إعادة موائمة الدعم المالي مع أهداف خطة عمل أديس أبابا، ولكن هذه الورقة لا تُركِّز إلا على الإجراءات ذات الصلة المباشرة بالتعاون الإنمائي (بما في ذلك حشد الموارد من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية) والتي يرد معظمها في القسمين (ب) و(ج) وهما يُركِّزان على الأعمال والتمويل الخاص المحلي والدولي، والتعاون الإنمائي الدولي على التوالي.

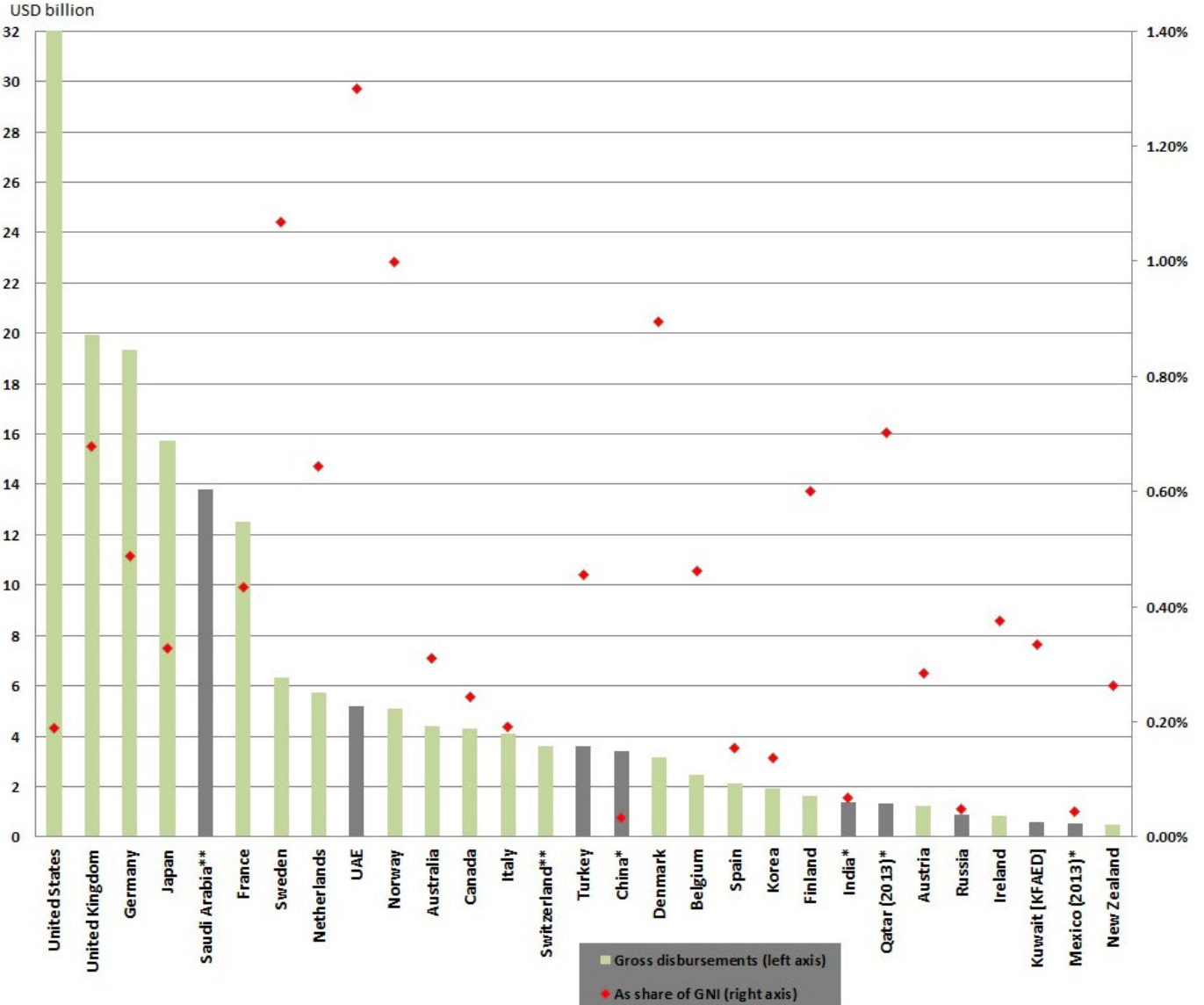
يفترح الباحثون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إدراج هؤلاء المانحين الآخرين تحت ثلاث فئات:

- **الجهات المانحة الناشئة**، ومعظمها من دول شرق أوروبا.
- **مقدمو مساعدات التعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC)** وتحديدًا الاقتصادات الناشئة ومنها البرازيل، والصين، والهند، وجنوب أفريقيا، وغيرها من الدول متوسطة الدخل ومنها كولومبيا ومصر وتايلاند (والبعض منها ممن يحصلون على مساعدات إنمائية رسمية في الوقت نفسه)؛ و
- **المانحون العرب** ومنهم الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والذين يقدمون التعاون الإنمائي في معظم الحالات منذ عقود عديدة.⁷

الدور المتنامي للجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية والمانحين العرب في التمويل الإنمائي

إطار العمل الدولي المشترك للتعاون الإنمائي تقوده بحسب ما جرت عليه العادة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتضم هذه اللجنة في عضويتها في الوقت الحالي 30 عضواً. في الوقت نفسه، هناك إقرار منذ فترة طويلة بدور الجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية في تقديم المساعدات الإنمائية، ويتزايد دور هذه الجهات في تدفقات المعونات ككل من حيث حجم المعونات وظهور مانحين جدد، وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في عام 2014 كانت نسبة 18% (أو ما يعادل 32.7 مليار دولار أمريكي) من تدفقات أموال التعاون الإنمائي الدولية قادمة من دول ليست أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية⁸ (انظر الشكل 1).

الشكل 1. الجهات المانحة الرئيسية من الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية وغير الأعضاء فيها في 2014



المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية 2015.

ومن الجدير بالملاحظة أن المعونات العربية بصفة عامة غير مشروطة؛ حيث تُقدّم دون شروط أو قيود ولا ترتبط في معظم الأحوال ارتباطاً مباشراً بمصالح تجارية. بجانب هيئات المعونات العديدة على المستوى الوطني والتي تم إنشاء معظمها في الفترة من ستينات إلى أوائل ثمانينات القرن الماضي، فإن المانحين العرب يقدمون بعضاً من معوناتهم من خلال صناديق متعددة الأطراف ومنها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد). وطبقاً للبنك الدولي، ففي الألفينات (وهي آخر تاريخ كانت متاحة فيه بيانات مجمعة) ذهب الربع تقريباً من إنفاق المانحين العرب في المساعدات الإنمائية الرسمية إلى بلدان منخفضة الدخل.¹⁴

وهناك آلية تنسيق بين المؤسسات العربية التنموية الوطنية والإقليمية، البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية،¹⁵ والتي يتم من خلالها التنسيق أيضاً مع لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية. وانعقد آخر حوار بين المانحين العرب ولجنة المساعدات الإنمائية بشأن التنمية في مارس 2017 وتم الاتفاق خلاله على: تبادل المعرفة والخبرات، واستكشاف نقاط التكامل، من جملة أمور، في مجالات تعميم الخدمات المالية، وفي الأوضاع الهشة وضع خريطة بالتحديات الحالية في التمويل، واستكشاف السبل للعمل مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.¹⁶

خبرات دولة الإمارات العربية المتحدة الناجمة عن المشاركة في تمويل التنمية المستدامة

تُصنّف دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى الدول على مستوى العالم في منح المعونات بحسب نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/من الدخل القومي الإجمالي منذ 2013، ولذلك فإن الدولة تبني مؤسساتها وأطر العمل الخاصة بها في التعاون الإنمائي في ضوء ذلك. وشهدت المساعدات التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعود إلى 1970،¹⁷ تحولاً كبيراً في السنوات الأخيرة. وتشير البيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أنه بعد التأرجح بين 88 إلى 430 مليون دولار أمريكي/في السنة في الفترة من 2004 إلى 2008، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية السنوية من دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفعت في البداية إلى ما يتراوح بين 703 إلى 766 مليون دولار أمريكي/في السنة في الفترة من 2011 إلى 2012 ثم قفزت إلى مبلغ يتراوح بين 4.4 إلى 5.4 مليار دولار أمريكي/في السنة في الفترة من 2013 إلى 2015، وتعود الزيادة الأخيرة في معظمها إلى الدعم الحكومي من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مصر.¹⁸

وتنشر دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً بيانات عن "مساعداتها الخارجية" والتي تختلف عن المساعدات الإنمائية الرسمية في أنها تتضمن أيضاً تدفقات إلى بلدان لا تنطبق عليها شروط الحصول على مساعدات وفقاً لمعايير لجنة المساعدات الإنمائية، علاوة على التدفقات الخاصة بالمساعدات الدينية والثقافية، ولا تشمل هذه المساعدات تسديد القروض. وعند قياسها بهذه الصيغة، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة أنفقت مبلغاً يتراوح بين 5.9 إلى 8.8 مليار دولار سنوياً في الفترة من 2013 إلى 2015.¹⁹

إن الاختلافات الرئيسية بين هذه المجموعات هي إدراجها لنفسها تحت فئة "المانحين" ومدى التعاون والتواصل مع لجنة المساعدات الإنمائية؛ فالمانحون العرب على سبيل المثال يتواصلون في العادة مع لجنة المساعدات الإنمائية بصورة انتقائية (على النقيض من الجهات المانحة الناشئة في دول شرق أوروبا) ولا يمانعون بصفة عامة في تصنيفهم ضمن الجهات المانحة وكذلك في استخدام كلمة "معونات" لوصف برامج التعاون التي يقدمونها (على النقيض من العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى).⁸

بالمعنى الواسع، كان المانحون العرب منذ فترة طويلة - ولا يزالون - مشاركين نشطين في مجموعة تقديم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما أن العديد منهم يشاركون مشاركة نشطة في أحدث أنشطتها وأبرزها تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والذي انضمت إليه أربع دول من دول الخليج وهي (عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة).⁹

في ضوء الأهمية المتنامية للجهات غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، هناك حاجة لتكثيف التنسيق والترابط وتكامل الأدوار. وتحقيقاً لهذه الغاية، زادت بعض الجهات المانحة من الدول العربية في السنوات الأخيرة من مشاركتها وتواصلها مع لجنة المساعدات الإنمائية، حيث انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اللجنة بصفتها "مُشارك" في 2014 واتخذت قطر الخطوة نفسها في 2016. ويحق لمن يحملون صفة "مشارك" في لجنة المساعدات الإنمائية حضور معظم اجتماعات اللجنة ولكنهم لا يشاركون في العملية الرسمية لاتخاذ القرارات فيها. بجانب ما سبق، فإن الكويت والمملكة العربية السعودية يرفعون تقارير عن المعونات إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك بخلاف البرازيل والصين وجنوب أفريقيا على سبيل المثال. واضطلعت دولة الإمارات العربية المتحدة بدور ريادي مُناظر بهذا الشأن، حيث تقدم تقارير من الحكومة بأسرها عن تدفقات معوناتها إلى لجنة المساعدات الإنمائية منذ 2010.¹⁰

من الناحية التاريخية، يرتبط هدف المعونات الذي وضعته الأمم المتحدة وقدره 0.7% من الدخل القومي الإجمالي بالبلدان المتقدمة (أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ومع هذا لم يسبق إلا لعدد قليل من أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية أن وصل إلى هذا الهدف، ومتوسط هدف المعونة للجنة المساعدات الإنمائية منذ ستينات القرن الماضي هو 0.3% تقريباً. وبالرغم من أن المانحين العرب الرئيسيين الثلاثة لا يتعهدون صراحة بالوصول إلى هدف الـ 0.7% فإن إجمالي المعونات التي يقدمونها تتخطى باستمرار المعدل المتوسط في لجنة المساعدات الإنمائية.¹¹ منذ 2013 وبعد البدء في برنامجها الواسع للمساعدات إلى مصر، تخطت إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية من دولة الإمارات العربية المتحدة معدل 1% من الدخل القومي الإجمالي.¹²

على مدار العقود السابقة، زاد المانحون العرب من معوناتهم من حيث عدد البلدان والقطاعات التي يعملون فيها وكذلك حجم المعونات. ولا يزال محور تركيزهم قوياً بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدّم معظم المعونات في صورة تعاون ثنائي. وبحسب ما يشير إليه أحد التقارير الصادرة من البنك الدولي، فإن القدرة المالية (استناداً إلى أسعار النفط واحتياجات الإنفاق الحكومي) لها تأثير كبير على حجم المعونات التي يقدمها المانحون العرب. على مدار العقود الأخيرة، يتحول هيكل المساعدات الإنمائية الرسمية من الصيغة التي تهيمن عليها المنح إلى قروض ميسرة.¹³

ⁱⁱ في حين أن تعريف مصطلح التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس ثابتاً، إلا أنه يعود إلى فترة الستينات من القرن الماضي. وقد ورد تعريفه في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2010 (القرار A/RES/64/222، الفقرة 18) بأنه "مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب... يستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها، ويسترشد، في جملة أمور، بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي شروط". وتنص الفقرة نفسها على أنه "ينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية".

وحدد المشروع التجريبي الذي شاركت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة ثلاثة مجالات تدعم من خلالها الدولة سياسات التنمية (المستدامة) وهي:

• **الدعم للمصلحة العامة الدولية** ومنها حفظ السلام وحقوق الإنسان ووضع المعايير والقواعد متعددة الأطراف (مثلما هو الحال في استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة)؛

• **الدعم من خلال الأدوات المالية** ومنها القروض غير الميسرة والاستثمارات في الأسهم التي يقدمها صندوق أبو ظبي للتنمية إلى البلدان النامية، و

• **تعبئة التمويل الخاص مع تدخل القطاع الرسمي** وهو أحد المجالات التي تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على التحرك فيها بطريقتين على الأقل وهما: الاشتراك مع القطاع الخاص بها في الاستثمارات (ويشمل ذلك تقديم الدعم لتوفير بيئة ملائمة في البلدان الشريكة) ومن خلال تقديم المساعدات الفنية في قطاعات معينة (هناك فعلاً برنامج للمساعدات الفنية تدعمه الجهات الحكومية). وفي هذا المجال أيضاً، يُمكن أن يجمع القطاع العام بدولة الإمارات العربية المتحدة أموالاً خاصة موجهة للأغراض الخيرية للتنمية (المستدامة) من خلال صندوق الزكاة (صندوق يتولى تجميع المساهمات الخيرية التي يقدمها المسلمون) ومن خلال حملات الأعمال الخيرية المخصصة لموضوعات معينة.²⁶

وخلص المشروع إلى أن "استحداث مقياس أكثر شمولاً للتمويل الإنمائي سيعطي صورة أكثر وضوحاً عن السياسات الإماراتية المتعلقة بالتنمية"، وقد يكون مفيداً - بخلاف وضوح الرؤية في جهود التمويل الإنمائي ككل في دولة الإمارات العربية المتحدة - في تزويد البلدان من الشركاء (ويُمكن القول لدولة الإمارات العربية المتحدة ذاتها) برؤية أكثر تكاملاً عن الأنشطة الإماراتية المتعلقة بالتنمية.²⁷ إذا قررت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مواصلة العمل على هذا المفهوم، فإن الخطوة التالية هي إنشاء قاعدة لتجميع البيانات الضرورية والتي يمكن أن تشمل من بين أمور أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخيرية الخاصة، واعتمادات التصدير المدعومة رسمياً.

مجالات التناغم والموائمة مع خطة عمل أديس أبابا أمام المانحين العرب

بعد مُضي عامين من الاتفاق على خطة 2030 للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، لا تزال معظم الدول تتحسس الخطى لدمج هاتين الخطتين الطموحتين في سياساتها وإستراتيجياتها الوطنية. وتهدف بعض المحافل ومنها الاستعراضات الوطنية الطوعية (VNRs) التي يتم تنفيذها في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة (HLPF) إلى إتاحة المجال لتبادل الخبرات بهذا الشأن. ومع هذا فإن تنفيذ كلتا الخطتين تعترضه تحديات، حيث يقتضي ذلك تنسيقاً وثيقاً على جميع المستويات بدءاً من المستوى الوطني ومروراً بالمستوى الإقليمي وحتى الصعيد الدولي.

بالرغم من أن خطة عمل أديس أبابا ليست ملزمة قانوناً، إلا أنه من المتوقع أن تسعى الدول جاهدة لتنفيذها، بصورة مشابهة لما يحدث في خطة 2030. في ضوء التحدي الوارد آنفاً، لن تستطيع أي دولة

وتنامت الصلاحيات المؤسسية ودرجة التطور التي تتصف بها حوكمة المعونات في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتوافق مع هذه المستجدات، حيث تم إنشاء مكتب تنسيق المعونات الخارجية في 2008 ثم وزارة التعاون الدولي والتنمية (ميكاد) في 2013 ثم وزارة الخارجية والتعاون الدولي في 2016 والتي أدمجت فيها اختصاصات وزارة التعاون الدولي والتنمية مع الشؤون الخارجية والتجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويشارك في برامج التعاون الإنمائي لدولة الإمارات العربية المتحدة ما يربو عن 45 منظمة من المنظمات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمؤسسات شبه الحكومية والمنظمات الأهلية.²⁰ وكانت الحاجة للتنسيق بين هذه الأطراف وضمان الترابط والتكامل بين أنشطتها هي الدافع وراء إعداد السياسة الحالية للمساعدات الخارجية للدولة. وقد وُضعت سياسة المساعدات الخارجية للفترة من 2017 إلى 2021 وهي تُحدد عدداً من الأولويات للمعونات (الإغاثة الإنسانية، والقضاء على الفقر، ودعم الأطفال) والبرامج المرتبطة بموضوعات معينة (النقل والبيئة التحتية، الفعالية الحكومية، وتمكين المرأة والبنات) والدول التي لها الأولوية.²¹

المساعدات الفنية والمشاركة مع القطاع الخاص هي مجالات أخرى للتركيز. وتستند السياسة إلى مبادئ التعاون والتصدي للقضايا المهمة والبناء على خصائص وقدرات دولة الإمارات العربية المتحدة والتركيز على النتائج والابتكار.²² كما أنها تُحدد أربعة عناصر لخطة عمل التعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة وزارة الخارجية والتعاون الدولي وهذه العناصر هي: مساعدات خارجية فعّالة، تعاون فني يعزز تأثير المساعدات الخارجية، مشاركة نشطة في عمل المنظمات متعددة الأطراف، ومبادرات وفعاليات دولية مقرها دولة الإمارات العربية المتحدة.²³

كان التناغم والموائمة مع خطة 2030 للأمم المتحدة - ولا يزال - دائماً إحدى أولويات التعاون الإنمائي من دولة الإمارات العربية المتحدة. وتمشياً مع ذلك، تتضمن السياسة الجديدة تقديم "الدعم للحكومات والمجتمعات من الشركاء لتحقيق خططها التنموية وأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لها كأحد المبادئ التي تسترشد بها.²⁴ وتُحدد السياسة ثمانية أهداف من أهداف التنمية المستدامة لها الأولوية في المساعدات الخارجية الإماراتية في الفترة من 2017 إلى 2021.

في 2016، نشرت الوزارة نتائج متابعتها للمساعدات الخارجية في الثمانية أهداف التنموية للألفية والتي انتهت في 2015: ثلثا المعونات الإماراتية في 2015 ذهبا إلى الهدف الأول وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع (كمعونات سلعية لمصر، في معظمها) والثلث تقريباً للهدف الثامن بشأن الشراكة الدولية للتنمية (كمساعدات في البرامج العامة، ومعظمها لمصر).²⁵

وفي إطار جهود الإبلاغ التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة باتجاه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بدأت الدولة في 2015 في إدراج "التدفقات الرسمية الأخرى" (معاملات القطاع الرسمي التي لا تنطبق عليها معايير المساعدات الإنمائية الرسمية) والتدفقات الخاصة في التقارير التي تقدمها. وفي العام نفسه، شاركت الدولة في مشروع تجريبي لحساب "إجمالي الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" وهو أحد المفاهيم التي يتم مناقشتها في إطار متابعة خطة عمل أديس أبابا بهدف تحديث معيار قياس المساعدات الإنمائية الرسمية.

أما من حيث استخدام المساعدات الإنمائية الرسمية لجلب المزيد من المساعدات الإنمائية وتحديدًا في مجال إشراك القطاع الخاص في البلد الأصلي، فإن المانحين العرب يمكنهم استكشاف أساليب منهجية تعتمد على نقاط القوة في هذا البلد الأصلي.³⁰ أحد الأمثلة في هذا الاتجاه هو برنامج المساعدات الفنية الإماراتية والذي تقدم بموجبه الجهات الحكومية وشبه الحكومية الإماراتية المشاركة بعثات من الخبراء والدورات التدريبية وزيارات الدراسة من بين أمور أخرى في أربعة مجالات خاصة بموضوعات محددة.

بجانب الدور الريادي في إيجاد أساليب مبتكرة لتعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة، فإن مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD) هو أحد المجالات الأخرى لفرص الريادة ووضع المعايير والقواعد. ستساعد المعايير المتفق عليها بصورة مشتركة في الإبلاغ وتتبع تمويل التنمية المستدامة مساهمة كبيرة؛ ليس فقط في تحسين إمكانية مقارنة بيانات المساعدات الخارجية بين الجهات المانحة الأعضاء وغير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، ولكن أيضاً في دعم قياس مدى التقدم نحو تحقيق أهداف خطة عمل أديس أبابا وخطة 2030.

أخيراً وفي حين أن ذلك لا يدخل في اختصاص وزارات الخارجية أو وكالات المعونات، فإن الأهداف المتعلقة بتحويلات العمال المهاجرين والواردة في خطة أديس أبابا لها أهمية بالغة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي يوجد فيها أعداد كبيرة من العمال المهاجرين (القسم "ب" الفقرة 40). وبينما لا يمكن المقارنة بين التحويلات وبين تدفقات التمويل الدولية الأخرى إلا أنها تُشكل مساهمة هامة في تمويل التنمية (المستدامة) في بلدان نامية عديدة ويمكن أن تصبح مجالاً إضافياً لريادة دول مجلس التعاون في التمويل الإنمائي. في هذا الشأن، تتضمن أهداف خطة أديس أبابا تقليل متوسط تكلفة المعاملة لتحويلات المهاجرين إلى ما يقل عن 3% وضمان ألا تزيد الرسوم التي تفرضها قنوات التحويل عن 5% بحلول 2030.

تنفيذ كافة الإجراءات والسياسات الواردة في خطة عمل أديس أبابا مرة واحدة. ولهذا، لعله من المفيد النظر في المجالات التي تتوافق فيها سياسات كل دولة فعلاً مع خطة عمل أديس أبابا والمجالات التي تستطيع فيها الدول بذل المزيد من الجهود بصيغة تتوافق مع أولويات السياسات ونقاط القوة الحالية لكل دولة.

المانحون العرب، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة، في مواقع تؤهلهم للمضي قدماً في المزيد من الموائمة والتناغم مع خطة 2030 وخطة عمل أديس أبابا فيما يخص مساعداتهم الإنمائية. ويستند ذلك إلى المعدلات العالية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها، وخبراتها الراسخة في التعاون الإنمائي، وجهود التنسيق المتزايدة مع جهات المعونات المعنية على الصعيد الدولي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) والوطني على حد سواء (على سبيل المثال من خلال سياسة المعونات لدولة الإمارات العربية المتحدة) والحرص على إشراك القطاع الخاص، علاوة على الموائمة المحلية المتنامية مع خطة التنمية المستدامة الدولية (على سبيل المثال من خلال الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة 2015-2030).

بناء على التحليل الوارد أعلاه، ترد بعض المقترحات بشأن مجالات التركيز المحتملة في الجدول (2) أدناه مع وضع وزارات الخارجية للمانحين العرب الرئيسيين وغيرها من جهات تنسيق المعونات في الحسبان.

فيما يتعلق بتوجيه المساعدات الإنمائية الرسمية، فإن هذه المجالات يمكن أن تشمل النظر في وضع هدف طموح لزيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي الموجهة إلى البلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، واستكشاف كيفية الاستفادة من إمكانات المنظمات الخيرية في هذا المجال. على سبيل المثال، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فعلاً الهدف الذي وضعته خطة عمل أديس أبابا وهو 0.2%، ووصلت نسبة مساعداتها الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً 0.32% في 2015.²⁸ أما فيما يتعلق بالمتابعة والإبلاغ، فإن الجهات المانحة في مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تقوم بتوسيع نطاق البيانات التي يتم تجميعها لإعداد التقارير عن المساعدات التي يتم إنفاقها وأن تزيد من التقارير الاستشرافية.

بالنسبة للموائمة بين المعونات وبين خطة 2030، فإن الجهات المعنية في البلدان المانحة والمسؤولة عن المساعدات الخارجية (كوزارات الخارجية) يمكنها أن تبحث زيادة التنسيق مع وكالات التخطيط الإنمائي في البلدان المضيفة علاوة على المشاركة الفعالة في مجموعات تنسيق عمل الجهات المانحة في البلدان المضيفة. وقد يشمل ذلك تمارين للتخطيط لـ (i) تحديد المجالات التي تتمتع فيها الدولة المانحة بـ "ميزة تنافسية" من حيث الإنجاز في أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة و(ii) الربط بينها وبين أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدولة الشريكة و(iii) وضع دور الجهات المانحة الأخرى في الدولة الشريكة في الحسبان.²⁹

الجدول 2. المجالات المقترحة لمزيد من المواثمة والتناغم بين خطة أديس أبابا والدور الريادي للمانحين العرب

مجاللات الريادة المحتملة للجهات المانحة	الفقرات ذات الصلة في خطة أديس أبابا
النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0.2% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، وبحث إمكانية زيادة الجهات الخيرية لتمير معوناتها باتجاه البلدان الأكثر حاجة للمساعدات من نوع المساعدات الإنمائية الرسمية.	القسم "ب" - الفقرة 42، القسم "ج" - الفقرتان 51 و56
صياغة خطط للمساعدات الإنمائية على المدى المتوسط تتضمن معلومات استرشادية عن الدعم المقرر تقديمه.	القسم "ج" - الفقرتان 53 و58
تعزيز الحوار مع الدول من الشركاء بشأن المواثمة بين المساعدات الإنمائية وخطة 2030 وأولويات الدولة المضيفة بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً المقدمة منها إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والأولويات ونقاط القوة في الدولة المضيفة، والتنسيق مع المانحين الآخرين على مستوى الدولة المضيفة.	القسم "ج" - الفقرات 58 - 68
تنسيق عملية تجميع المعلومات الوطنية الضرورية لحساب الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة والمشاركة الفعالة في العمل على إعداد المقياس في إطار محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	القسم "ج" - الفقرة 55
بدء الدراسات حول كيفية دعم أهداف المعونة الوطنية من خلال المشاركة في الآليات الحالية ومحافل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	القسم "ج" - الفقرة 57
استحداث خطط عمل لتشجيع القطاع الخاص المحلي (في البلد الأصلي) على دعم أهداف المساعدة الإنمائية الوطنية. يُمكن أن تركز خطط العمل على المجالات الواردة في القسم المبين أعلاه تحت عنوان "الأعمال والتمويل الخاص على المستويين الوطني والدولي" والتي يمكن أن تشمل ما يلي:	القسم "ب"، الفقرات 36-37، 42، 45 و47، والقسم "ج" الفقرة 54
<ul style="list-style-type: none"> الدعم الفني والمالي لتعزيز تهيئة البيئة (في بلد الموطن) للاستثمار، وتقديم المعونات للتجارة، ولقدرة إعداد المشاريع وتحديدًا في مجال البنية التحتية. الدعم الفني والمالي في مجالات منها خدمات المعلومات وغيرها من الخدمات التسهيلية، وضمانات الاستثمار للقطاع الخاص الوطني (في بلد الموطن) لتشجيع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المؤثر في أقل البلدان نمواً، و توفير منصات للقطاع الخاص في بلد الموطن للمشاركة والتنسيق مع الجهات الخيرية المحلية. 	
البناء على خبرات دول مجلس التعاون في قطاع الطاقة لدعم وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في البلدان النامية في مجال منشآت البنية التحتية للطاقة وتقنيات الطاقة النظيفة بما في ذلك امتصاص الكربون وتخزينه، والوصول إلى الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان حصول الجميع على الطاقة، والزيادة الكبيرة لحصة الطاقة المتجددة، ومضاعفة المعدل الدولي لكفاءة استهلاك الطاقة بحلول عام 2030 بما في ذلك من خلال مبادرات إقليمية.	القسم "ج" - الفقرة 49

Endnotes

- 1) ECOSOC (UN Economic and Social Council). 2016. 'Global Commitment to Multilateral Agreements Crucial for Sustainability, Secretary-General Tells Economic and Social Council Development Forum'. Press release. 18 April 2016.
- 2) OECD (Organisation for Economic Development and Co-operation). 2017. Query Wizard for International Development Statistics. Accessed in March 2017; OECD, 'Qatar's Development Co-operation'. Accessed in June 2017.
- 3) IISD RS (International Institute for Sustainable Development Reporting Services). 2015. 'Brief Analysis of the Conference', in 'Summary of the Third International Conference on Financing for Development: 13–16 July 2015'. *Earth Negotiations Bulletin*, Vol. 23, No. 14, pp. 12–14.
- 4) KfW. 2016. *More aid for the least developed countries: The 0.2 % target for LDCs*. KfW Development Research, Development in Brief No 2, 14 January 2016, p. 1
- 5) UN DESA (UN Department for Economic and Social Affairs). 2017. '2017 FfD Forum'. Accessed in June 2017; ECOSOC. 2017. *Economic and Social Council forum on Financing for Development Follow-up: Draft Intergovernmentally Agreed Conclusions and Recommendations*, E/FFDF/2017/L1. 19 May 2017.
- 6) OECD. 2017. 'Development Finance of Countries beyond the DAC'. OECD website. Accessed in March 2017.
- 7) Kimberly Smith, Talita Yamashiro and Felix Zimmerman. 2010. *Beyond the DAC: The Welcome Role of Other Providers of Development Co-operation*. DCD Issues Brief. OECD Development Co-operation Directorate, May 2010, p. 1.
- 8) Ibid.
- 9) OECD. 2014. *Non-DAC Countries and the Debate on Measuring Post-2015 Development Finance*. DCD/DAC(2014)6. 29 January 2014, p. 5.
- 10) Kimberly Smith. 2011. *United Arab Emirates Statistical Reporting to the OECD Development Assistance Committee*. OECD Development Co-operation Directorate, March 2011.
- 11) The World Bank. 2010. *Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation*. World Bank Concessional Finance and Global Partnerships Vice Presidency, p. 6.
- 12) OECD. 2017. *OECD Data: Net ODA*. Accessed in March 2017; UAE MoFAIC (Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation). 2016. *United Arab Emirates Foreign Aid 2015*. Abu Dhabi: MoFAIC.
- 13) The World Bank. 2010. *Arab Development Assistance*, passim.
- 14) Ibid., pp. xii, xiv, 13.
- 15) See Arab Fund for Economic and Social Development's website: <http://www.arabfund.org/Default.aspx?pagelid=472> Accessed in May 2017.
- 16) Arab Fund for Economic and Social Development and OECD. 2017. *Arab-DAC Dialogue on Development – Co-Chairs' Summary*. 27 March 2017, p. 1.
- 17) Lecture by the UAE MoFAIC at the Emirates Diplomatic Academy, March 2017.
- 18) Smith, Yamashiro and Zimmerman. *Beyond the DAC*, p. 3; UAE MoFAIC, *UAE Foreign Aid 2015*, passim and p. 24; OECD. 2016. *Update on Reporting by Multilateral Organisations, Non-DAC Countries and Private Foundations*. DCD/DAC/STAT(2016)17. DAC Working Party on Development Finance Statistics, p. 7.
- 19) UAE MoFAIC. *United Arab Emirates Foreign Aid 2015*. 2016. Abu Dhabi: MoFAIC, pp. 9, 15.
- 20) Presentation at the Emirates Diplomatic Academy, March 2017.
- 21) UAE MoFAIC. *UAE Policy for Foreign Assistance*, p. 2.
- 22) Lecture by the UAE MoFAIC at the Emirates Diplomatic Academy, March 2017.
- 23) UAE MoFAIC. *UAE Policy for Foreign Assistance*, p. 2.
- 24) UAE MoFAIC. N.d. *Summary of the UAE Policy for Foreign Assistance (2017 – 2021)*, p. 2.
- 25) UAE MoFAIC. *United Arab Emirates Foreign Aid 2015*, p. 44 and 87.
- 26) UAE MoFAIC and OECD. Undated. *Pilot Exercise on Broader Development Finance from the UAE*. Accessed in March 2017.
- 27) Ibid.

(28) بيانات قدمتها وزارة الخارجية والتعاون الدولي في يونيو 2017. تشير التقديرات للمساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى أقل البلدان نمواً إلى أنها استقرت عند مستوى مشابه وهو 0.33% في 2016.

(29) تود المؤلفة الإشادة بمساهمة عفاء المهيري، وعائشة السويدي، وفاطمة المهيري، ومهرة الشامسي والذين قاموا أثناء دراستهم في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية في 2016-2017 بإعداد مقترح للأداة مبتكرة في هذا المجال في إطار مشروعهم الجماعي للتخرج.

(30) أشرفت المؤلفة أيضاً على مجموعة بحثية طلابية في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية مكونة من أسماء الحمادي، وحمدة عبد الله العوضي، وحمدة فريد العوضي، ومنصور النقبي والذين كانوا يعملون على إعداد مقترح عن طرق عملية لإشراك القطاع الخاص الإماراتي في الاستثمار في البلدان منخفضة الدخل.